



لتعزيز الشفافية ومنع الاحتيال والجرائم المالية "أبوظبي العالمي" يعتمد أنظمة ملكية الاستفادة المؤسسية و أنظمة الرقابة

أبوظبي، 17 أبريل 2018: اعتمد مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي تطبيق أنظمة "ملكية الاستفادة المؤسسية والرقابة" الحالية بدايةً من 17 أبريل الجاري، بما يساهم في تعزيز مكانة السوق كمركز مالي دولي مسؤول، ويؤكد التزامه باتباع أعلى المعايير العالمية لمنع الجرائم المالية.

ويأتي تطبيق الأنظمة الجديدة لتقنين الوصول للمعلومات المتصلة بالاستفادة المؤسسية، ومنع المخالفات المالية، ووضع ممارسات استباقية لتجنب وقوع الجرائم المالية، حيث تعزز الأنظمة الجديدة من معايير الشفافية والمسائلة سواءً على المستوى المحلي أو العالمي بالتماشي مع أفضل ممارسات الهيئات التنظيمية العالمية.

ويهدف السوق عبر تطبيق أنظمة "ملكية الاستفادة المؤسسية والرقابة" الحالية إلى ضمان مواكبة أفضل الممارسات الدولية في مجال مكافحة الاحتيال ومنع الجرائم المالية، والامتثال مع التوصيات رقم 24 و25 لمجموعة العمل المالي "إف أي تي إف"، المنظمة الدولية المعنية بإعداد معايير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تتصل بممارسات الشفافية وتحديد الاستفادة المؤسسية للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية. كما تستوفي الأنظمة الجديدة متطلبات التوجيه الرابع لمكافحة غسيل الأموال الصادر عن الاتحاد الأوروبي، والتي تركز على الحفاظ على دقة وصحة معلومات "ملكية الاستفادة" للكيانات المؤسسية.

وقال ظاهر بن ظاهر المهيري، الرئيس التنفيذي لسلطة التسجيل في سوق أبوظبي العالمي: "يؤكد اعتماد تطبيق الأنظمة الجديدة على اتباع سوق أبوظبي العالمي لأعلى معايير الشفافية عبر سن أول تشريع مستقل من نوعه لتقنين الوصول للمعلومات الدقيقة والحديثة المتصلة بملكية الاستفادة المؤسسية والرقابة للكيانات القانونية. وتعكس الأنظمة الجديدة بوضوح كيفية قيام سلطة التسجيل بجمع وحفظ المعلومات الخاصة بالمالكين المستفيدين، وطبيعة الإجراءات المتبعة للوصول لمعلومات ملكية الاستفادة المؤسسية للكيانات المسجلة في سوق أبوظبي العالمي، بما يتماشى مع التزام السوق بالشفافية، وإجراءات التحقق من المعلومات، ومتطلبات الامتثال للأنظمة الأوروبية لمكافحة غسيل الأموال، ومكافحة الجرائم المالية".

وقال محمد جواد شالوه، مدير وحدة منع الجريمة المالية في سوق أبوظبي العالمي: "يعد تطبيق سوق أبوظبي العالمي لنظام تقنين الوصول لمعلومات ملكية الاستفادة المؤسسية والرقابة، الخطوة الأولى من نوعها في الدولة والمنطقة، وهي تؤكد على مكانة السوق كمركز مالي دولي يتبع أعلى المعايير وأفضل الممارسات. ويساهم تطبيق النظام الجديد في دعم تلبية السوق



ABU DHABI GLOBAL MARKET
سوق أبوظبي العالمي

للمتطلبات الدولية للإبلاغ الضريبي، وتعزيز ملفه خلال التقييم القادم لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتقييم المشترك لمجموعة العمل المالي".

ويعد سوق أبوظبي العالمي من الهيئات التنظيمية القليلة في العالم التي قررت تقنين الوصول للمعلومات المتصلة بالاستفادة المؤسسية للشركات، حيث تم تطوير الأنظمة الجديدة بعد اجراء السوق لتحليل معياري للأنظمة المطبقة في أسواق لندن، وغرني وجيرسي، واتباع أعلى المعايير العالمية. وتضم أبرز مزايا الأنظمة الجديدة انشاء سجل شامل للمالكين المستفيدين، والحفاظ على المعلومات الدقيقة والحديثة، وتعديل تعريف مفهوم "المالك المستفيد" لتشمل أي شخص يحمل 25 بالمائة أو أكثر من أسهم المؤسسة أو يتمتع بحق التصويت في مجلس إدارة الشركة. وستكون الشركات المسجلة في السوق مطابقة بتقديم معلومات وتقارير حديثة عن "ملكية الاستفادة المؤسسية".

وسيتبع نظام السجل في سوق أبوظبي العالمي آليات متكاملة لحماية سرية وخصوصية المعلومات، كما سيفرض عقوبات لعدم الامتثال مع الأنظمة الجديدة. وستواصل سلطة تنظيم الخدمات المالية التابعة للسوق القيام بدورها في الكشف عن الأنشطة المالية غير المشروعة، ومنعها وتجنب حدوثها داخل منصة عمل السوق. كما ستكون سلطة التسجيل ملزمة بالكشف عن المعلومات إلى السلطات التنظيمية والضريبية الأخرى في حال طلبها بغرض الامتثال للاتفاقيات الدولية أو الطلبات القانونية.

يذكر أن تطبيق أنظمة "ملكية الاستفادة المؤسسية القائمة والرقابة" في سوق أبوظبي العالمي يساهم في موائمة النهج المتبع في المؤسسات المسجلة في السوق، ودعم الجهود العالمية لمكافحة الجريمة المالية عبر توفير ممارسات شفافة معززة جراً تطبيق الأنظمة الجديدة.

- انتهى -

ملاحظات للسادة المحررين:

نبذة عن سوق أبوظبي العالمي:

بدأ سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي الواقع في عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة، ممارسة أعماله رسمياً في يوم 21 أكتوبر من عام 2015. وتأسس السوق بموجب قانون اتحادي ليشكل جزءاً محورياً من رؤية أبوظبي الاقتصادية، حيث يلعب من خلال موقعه الاستراتيجي دوراً هاماً في ترسيخ مكانة أبوظبي كمركز رائد للمال والأعمال على الصعيد الدولي، يرتبط مع الاقتصادات المتنامية في الشرق الأوسط، وأفريقيا، وجنوب آسيا وغيرها من مناطق العالم.

ويتكون سوق أبوظبي العالمي من ثلاث سلطات مستقلة تشمل، سلطة التسجيل، وسلطة تنظيم الخدمات المالية، ومحاكم سوق أبوظبي العالمي، حيث تقوم استراتيجية السوق الواقع في مدينة تضم أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم، وأحد أكبر تجمعات الأشخاص والمؤسسات ذوي القيمة المالية العالية، على النشاط في مجالات رئيسة تعتمد على مرتكزات قوة أبوظبي تشمل الخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات، والابتكار المالي. ويتيح سوق أبوظبي العالمي للشركات المسجلة فيه ممارسة



ABU DHABI GLOBAL MARKET
سوق أبوظبي العالمي

نشاطاتها ضمن بيئة عمل تتمتع بأطر تنظيمية ذات مستويات عالمية، ونظام محاكم مستقل وبنية تحتية تشريعية تستمد قواعدها من قانون العموم الإنجليزي.

وحصل سوق أبوظبي العالمي منذ تأسيسه على عدد من الجوائز الهامة منها، تتويجه لعامين متتاليين بجائزة "أفضل مركز مالي دولي للعام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" نظير مبادراته ومساهماته المتميزة في أسواق رأس المال بالمنطقة وفقاً لجوائز "جلوبال انفستور".

ويقع سوق أبوظبي العالمي ويشرف على إدارة جزيرة المارايه، وهي منطقة مالية حرة تمتد على مساحة إجمالية تبلغ 114 هكتار (1.14 كلم مربع)، وتضم مرافق مالية وتجارية تشمل مباني سكنية، ومراكز ومحلات تجارية، وفنادق ومرافق ترفيهية ومساحات مكتبية. للمزيد من المعلومات حول سوق أبوظبي العالمي، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني www.adgm.com

للاستفسارات الإعلامية، يرجى التواصل مع:
عفراء الراشدي
رقم الهاتف: +971 2 3338 853
البريد الإلكتروني: afra.alrashdi@adgm.com